الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الاثنين ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩ | الموافق ٢٦ ربيع الآخر ١٤٤١ هـ | العدد ٣٣٠١ السنة الرابعة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | December 23, 2019 | No. 3301 | 14th year

دعا إلى عدم الانجرار وراء تهويل تداعيات «قانون قيصر» الأميركي

بكر لـ«الوطن»: ما يعنينا هو إيجاد مبادرات اقتصادية محلية أو مع الحلفاء

| **موفق محمد**

اعتبر عضو مجلس الشعب آلان بكر، أن سياسة العقوبات التي تتبعها أميركا ضد الدول التي لا تتماهى مع مشاريعها، ليست جديدة، وأكد في تصريح لـ«الوطن»، أن «قانون قيصر» الأميركي جاء «بعد الفشل الكبير لأي تقسيم أو مشروع أو تقدم للأميركيين في سورية والمنطقة، وبسبب الخوف الأميركي من الحلف الروسي القوي (لسورية) ومن الوجود الروسي في المنطقة ومن السعي الصيني ليكون العملاق الصيني الأكثر ثقلاً في العالم».

وقال بكر: «القانون يقر عقوبات اقتصادية على من يتعامل مع الدولة السورية اقتصادياً، وهذا أيضاً ليس جديداً، لذلك نحن غير متفاجئين وغير قلقين»، داعياً إلى «عدم الانجرار وراء تهويل تداعيات وآثار هذا التصرف الأميركي، لكن بنفس الوقت ما يعنينا هو إيجاد إستراتيجيات ومبادرات اقتصادية محلية أو مع الحلفاء، لصد أي من هذه المحاولات بالضغط الاقتصادي والدولي بعد إخفاق أعداء سورية في الميدان، وهو ما يجب أن يتم بغض النظر عن القانون».

وأعرب بكر عن اعتقاده أن هذا القانون لن يؤثر في العملية السياسية «لأن الأميركيين بالأساس لا يريدون الحل السياسي ولا المسار السياسي»، لافتاً إلى أن ذلك بدا واضحاً، من خلال العرقلة التي كانت تتم في جنيف أو غيره من المسارات، وأضاف: «أثبتت التجربة أن الميدان هو الذي يقرر في المحافل الدولية واعتقد الكلمة الآن للميدان».

مدّ نفوذه إلى ٣٣ قرية وتلة في ٣ أيام ويقترب من حصار نقطة مراقبة تركية

كيلومترات قليلة تفصل الجيش عن استعادة معرة النعمان

| **حلب - خالد زنكلو**

من عمليات الجيش العربي السوري ضد التنظيمات الإرهابية بريف إدلب الجنوبي الشرقي (سانا)

بمتابعة عمليته العسكرية في محوري شرق وجنوب شرق إدلب، اقترب الجيش العربي السوري من مدينة معرة النعمان ولم تعد تفصله عنها سوى كيلومترات قليلة، وهي المدينة التي تعتبر أهم معقل للإرهابيين على الطريق العام بين حماة وحلب، في وقت بات قاب قوسين أو أدنى من فرض حصار على نقطة المراقبة التركية في «الصرمان» شرقي المدينة.

وبين مصدر ميداني في ريف إدلب الجنوبي لـ«الوطن»، أن الجيش السوري وإثر تمهيد كثيف بالوسائط النارية المناسبة، ومعارك حامية مع إرهابيي «جبهة النصرة» والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بها، تمكن من مد نفوذه إلى قرى ومناطق جديدة في مسرح عملياته في الريف الشرقي لمعرة النعمان، وهي قرى ومزارع الحراكي والقراطي والبرج وفروان وتحتايا وتل الحمصي والبستان وأبو شرجي ومعيصرونة وكرسنتي في ريف إدلب الجنوبي الشرقي والشرقي، ودمر آليات عسكرية ودبابتين وعربة مفخخة و٦ ناقلات جند للإرهابيين وقتل وجرح العشرات منهم.

وأشار المصدر، إلى أن سياسة السيطرة على التلال الحاكمة المشرفة على معاقل الإرهابيين في ريف المعرة الشرقي، إضافة إلى سياسة القضم التدريجي وتسريع وتيرة المعارك والهجمات البرية، مكّنت الجيش السوري من التقدم السريع نحو المدينة والطريق الدولي بين حماة وحلب، وهو هدف عملية الجيش العسكرية الراهنة لتنفيذ أحد بنود اتفاق «سوتشي» الخاص بإدلب بين روسيا وتركيا.

ولفت المصدر إلى أن الجيش السوري أحكم سيطرته خلال الأيام الثلاثة الماضية على أكثر من ٣٣ قرية وتلة في الريف الشرقي للمعرة في محوري شرق وجنوب شرق إدلب، ليصبح على بعد ٤ كيلو متراً من بلدة جرجناز، المعقل الرئيس والمهم للفرع السوري لتنظيم القاعدة ومفتاح معرة النعمان من الشرق مع بلدة تل منس، وذلك بعد أن تهاوت الخطوط الدفاعية لـ«النصرة» وباقي التنظيمات الإرهابية، وميليشيا ما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» التابعة للنظام التركي الذي راعه ما يحدث من انهيارات في صفوف الإرهابيين، الذين يشغلهم لخدمة أجندته ومطامحه.

وأوضح خبراء عسكريون لـ«الوطن»، أن ساعات فصلت مساء أمس عن إطباق الجيش السوري الحصار على نقطة المراقبة التركية الواقعة في مطاحن بلدة «الصرمان» بريف المعرة الجنوبي الشرقي، بعد وصوله إلى مشارفها، ورجحوا استمرار تقدم الجيش في محاور أخرى بعيدة عن النقطة للوصول إلى الطريق السريع بين حماة وحلب وإلى معرة النعمان قبل حصار النقطة التركية، على غرار ما حدث في نقطة مراقبة مورك في ريف حماة الشمالي، والتي لم تعق الجيش السوري عن متابعة عمليته العسكرية، التي أفضت إلى سيطرته على الريف كاملاً مع مدينة خان شيخون جنوبي إدلب.

في الغضون، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، بأن قائد تنظيم «حراس الدين» الإرهابي، المدعو «أبو خديجة» الأردني قتل إثر استهداف سيارته بطائرة من دون طيار تابعة لقوات «التحالف الدولي» الدولي المزعوم، قرب بلدة ترمانين في ريف إدلب.

القائم بأعمال محافظ إدلب أكد أن التنظيمات الإرهابية لم تسمح بفتح أي معبر للمدنيين

رحمون لـ«الوطن»: تحركات لتسليم المعرة من دون قتال

| **سيلفا رزوق - مازن جبور**

كشف عضو لجنة المصالحة الوطنية عمر رحمون عن تحركات باتجاه تسليم مدينة معرة النعمان والقرى المجاورة للجيش العربي السوري من دون قتال.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رحمون، حصول تواصل مع عدد من الأطراف الفاعلة في منطقة معرة النعمان والقرى المجاورة ومنها الغدفة ومعر شورين، موضحاً أنه جرى تقديم اقتراح لإجراء مصالحة على طريقة ما جرى في حلب، وتشكيل لجنة للتواصل مع قرى ريف إدلب الراغبة بدخول المصالحة، تسمح بدخول وحدات الجيش العربي السوري إلى هذه القرى دون معارك.

رحمون أكد أن هذه الفعاليات قدمت حتى الآن وعوداً، على أن تعطي جوابها حول هذا الأمر قريباً جداً، مبيناً أن التوصل لمثل هذا الاتفاق وارد، لكنه لفت إلى أن وجود تنظيمات إرهابية من «الإيغور» و«جبهة النصرة» وغيرها، والتي لا تنتمي إلى المنطقة، قد يجعل فرص التوصل لهذا الاتفاق قليلة، ويترك الكلمة النهائية للميدان الذي يسير لمصلحة الجيش.

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، وصف القائم بأعمال محافظ إدلب محمد فادي السعدون الإنجازات التي حققها الجيش خلال الـ٤٨ ساعة الماضية على محور عملياته بريف إدلب الجنوبي الشرقي بـ«الكبيرة».

وأشار السعدون إلى أن التنظيمات الإرهابية لم تسمح بفتح أي معبر لعبور المدنيين نحو مناطق الدولة، وهم يحاولون القدوم إلى هذه المناطق من خلال الالتفاف عبر طريق منبج.

وأكد السعدون، أن الجيش بات «يبعد حالياً نحو ٨ كم عن مدينة معرة النعمان»، كاشفاً بأن هناك تخبطاً كبيراً في صفوف الإرهابيين، واقتتال بينهم واتهامات متبادلة لبعضهم البعض بالخيانة، حتى إن قسماً كبيراً منهم حاول الهروب باتجاه تركيا.

وقدر السعدون الأعداد الأولية لقتلى التنظيمات الإرهابية منذ استئناف العملية العسكرية بحوالي ٣٥٠ قتيلاً، وثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى.

تحرير الخبر

بنت الأرض

في عام ٢٠٠٢ شاركت في مؤتمر بحثي في مركز جيمس بيكر للدراسات في الولايات المتحدة وكنت واحدة من بضعة مفكرين وسياسيين وأصحاب شأن حيث كان المؤتمر يهدف إلى شحذ الأفكار وإيجاد أرضيات عمل مشتركة في أكثر من مجال، وقد ركزت في ورقتي على دور المصطلح الإعلامي السائد في أجهزة الإعلام العالمية في إجهاض الحق العربي، وأوردت أمثلة كثيرة من الإعلام الغربي المقروء والذي يستخدم عبارات ومصطلحات تضليلية تعتبر بحد ذاتها أداة لإجهاض الحق العربي تضاف إلى الأدوات العسكرية والمخابراتية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية ولا تقلّ عنها خطورة.

وأوردتُ أمثلة شتى على ذلك؛ فمثلاً في كل أخبار العدو الصهيوني عن فلسطين وما يجري في فلسطين نجد أن الصيغة الوحيدة المتبناة من قبل الإعلام الصهيوني ومن ورائه الإعلام الغربي طبعاً هي صيغة المبني للمجهول ولا تجد أبداً في كلّ إعلامهم وعلى مدى كلّ هذه العقود صيغة المبني للمعلوم وذلك كي يبقى الفاعل مجهولاً، مثلاً: قُتل فلسطينيان، دُمّر منزلان مخالفان في القدس.

طبعاً دائماً ما يتم تدميره هو مخالف من وجهة نظرهم، بالإضافة إلى الإزاحة اللغوية المجانية والتي تهضم الحق العربي دون خوض معركة عسكرية أو سياسية، فبعد أن كان الحديث منذ عقود عن ضرورة تفكيك المستوطنات وإنهاء الاستيطان نهائياً في فلسطين والجولان انتقل الحديث إلى تجميد المستوطنات أو إلى الحدّ من سرعة الاستيطان أو إلى تجميد الاستيطان لمدة أشهر، ولكن لم يعد أحد يتحدث عن التخلص من المستوطنات لأنها لا شرعية ولا قانونية ولأنها أقيمت على أرض سكان أصليين بعد أن تمت مصادرة أراضيهم وتهجيرهم خارج الأرض وخارج الوطن بحجج وذرائع مختلفة.

منذ ذلك الوقت، وأنا أطلق الدعوات لإعادة تحرير الأخبار الصادرة عن «رويترز» أو عن أي وكالة أنباء عالمية أساسية، ولكني وللأسف ما زلت أرى على الشاشات العربية نقلاً مباشراً وحرفياً للخبر الإسرائيلي: «وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي أو وافق الكنيست على بناء مئتي مستوطنة في منطقة ما على أرض فلسطين»، بدلاً من أن يكون الخبر: «ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة جديدة بتحويل قطعة أرض أخرى من الأرض الفلسطينية التابعة للسكان الفلسطينيين إلى مستعمرات للمستقدمين من اليهود الغرباء عن الأرض والديار».

إذاً هذه معركة المصطلح ومعركة الإعلام الدائرة منذ عقود والمستهدفة أصلاً للحق العربي والتي تشنها وسائل الإعلام الغربية بالتعاون والتعاضد مع قوى الاحتلال والاستيطان.

أما اليوم وبعد تسع سنوات من حرب ضروس على سورية وبعد ما حلّ بالعراق وليبيا واليمن ولبنان وانكشاف كلّ الوعود والأكاذيب التي أطلقها المستعمرون الجدد، وبعد ما حلّ بالعراق وليبيا وسورية واليمن من مآس دموية فقد تحرك بعض أصحاب الضمير في الغرب ليواجهوا الإعلام المرتهن للقرارات التي تستهدف العرب وفنزويلا وبوليفيا وروسيا والصين وكل من تسوّل له نفسه بالوقوف في وجه الليبرالية الغربية في أوج توحشها وإملاءاتها العقابية على العالم، وكان للمواقف التي أطلقها مفكرون وإعلاميون من بريطانيا وكندا وأستراليا في قضية «الخوذ البيضاء» والهجمات الكيميائية المزعومة أثر مهم في الإعلام الغربيّ، إذ كان هذا الإعلام ذاته قد كال التهم لحكومة الجمهورية العربية السورية باستخدام الكيميائي ضدّ أناس أبرياء.

ولكن وبعد كل ما نشرته «ويكيليكس» على لسان أعضاء في الفريق الذي كان مكلفاً التحقيق على الأرض، بأن من كتب التقرير ليس من قام بالتحقيق، وأنه تمّ تجاهل كلّ الحقائق التي سطرها الخبراء والمهندسون أثناء بحثهم عن الحقيقة في الأرض السورية، وكأحد نتائج هذه الفوضى والاستهداف الأكيد والمغرض، استقال طارق حداد من مجلة «نيوز ويك» وكتب مقالاً مهماً عن الكذب والافتراء في الإعلام الغربي حول سورية وقضايا أخرى والضغوط التي مورست على الإعلاميين كي يذكروا الأمور فقط كما يريدهم رؤساء التحرير أن يذكروها.

يستمر التشويه الإعلامي حول معظم القضايا الساخنة في العالم فتدعي الولايات المتحدة حرصها على مسلمي الصين في حين هي ترتكب عقوبات جماعية وإجرامية بحق مسلمي ومسيحيي سورية وليبيا واليمن والسودان وإيران وفنزويلا وقبلهم العراق، وترفق قانوناً مجرماً بحق الشعب السوري في ميزانية الولايات المتحدة كي تضمن أنه سيتم توقيعه من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في حين تحشد الآراء ضد سورية وروسيا وإيران لأنهم يحاولون اجتثاث الإرهاب من إدلب وتحرير الأرض والشعب هناك من عبث شذاذ الآفاق وإرهابيين تمّ استحضارهم من كلّ دول العالم لتدمير الدولة السورية، وتسميهم وسائل الإعلام الغربية بالمتمردين مع أنهم ينتمون إلى «جبهة النصرة» المصنفة دولياً منظمة إرهابية، أو يسمونهم حركة ضد الحكومة وهم يعلمون علم اليقين أن هؤلاء يشكلون عصابة من مجرمين متطرفين وإرهابيين تم الإتيان بهم من كل دول العالم لتقويض سيادة الدولة السورية.

من الواضح من كل ما أتت به وسائل الإعلام الغربية من الـ«بي بي سي» والـ«سي إن إن» والـ«واشنطن بوست» وغيرها، أن الهدف من «قانون قيصر» هو منع عودة الحياة الطبيعية إلى الملايين من الشعب السوري بعد أن قام بتحرير معظم الأراضي من براثن الإرهاب، وترويع الحكومات والدول التي تستعيد علاقاتها مع الدولة السورية وتوجيه ضربة إلى روسيا، والتي في رأيهم أصبحت صاحبة مصلحة بعودة الهدوء وإعادة الإعمار إلى سورية، ومنع أي جهد قد يعيد العلاقات بين الدول العربية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف بالذات وضعت الولايات المتحدة يدها على آبار النفط السوري في قرصنة دولية مدانة لا سابقة لها في التاريخ إلا في أيام الاستعمار المتوحش في القرون الماضية متجاوزة بذلك دولة عضو في الأمم المتحدة وحق الشعب السوري في ثروات أرضه.

كل هذه الإجراءات تعتبر استمراراً للحرب التي بدؤوها عام ٢٠١١ من خلال أدواتهم من الإرهابيين والخونة المرتزقة، ولكن وبعد كل تضحيات الجيش السوري وحلفائه وتمكنهم من دحر الإرهاب عن معظم أراضيه، استعرت المعركة الإعلامية متشبثين بأمل هزيمة إرادة الشعب السوري وتشديد الخناق عليه اقتصادياً وممارسة العقوبات الجماعية عليه في كلّ المجالات وبما يتناقض مع الشرعية الدولية والقانون الدولي أملاً منهم بكسر إرادة هذا الشعب من خلال الحصار بعد أن فشلوا في كسر إرادته من خلال عملائهم من الإرهابيين وكل الإجرام الذي مارسوه على الأرض وبحق البلد والشعب.

أما القول إن القوانين المجرمة تستهدف الرئيس بشار الأسد أو النظام، فهو فقط لذرّ الرماد في العين، مع أن استهداف الأنظمة بحد ذاته جريمة دولية، لأن المستهدف هو الشعب السوري برمته، بثرواته وأرضه وسمائه، ولا بدّ من شحذ أدوات الإعلام والمعرفة والسياسة والدبلوماسية لدى كلّ الدول التي تعاني من استباحة غربية لمكوناتها ومقدراتها، ولابدّ من تحرير كلّ خبر، صغر أم كبر، بما يتناسب والوقائع على الأرض وتسديد الخطى بالتعاون مع الإعلام البديل في الغرب والذي يبذل جهده لكشف أكاذيب وخداع إعلام الحكومات الغربية المسيرة من قبل الحكومات العميقة والذي يهدف إلى استمرار تمكينها من نهب ثروات الشعوب، ووضع العقوبات في طريق اعتلاء الصين سلّم القطب الأول في العالم.

لقد حان الوقت لتنسيق دولي مدروس ومنظم يقف في وجه هذه الهجمة الاستعمارية الشرسة من تحرير الخبر إلى تحرير الأوطان، ولا شك أن قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية يعتبر خطوة مهمة على طريق استرداد العدالة الدولية الحقيقية والوقوف بصلابة في وجه الاحتلال والاستيطان وتزييف الحقائق.

لنبدأ من تحرير الخبر ونشر أخبارنا نحن والحقائق على أوسع نطاق.

السفير الروسي في عمان: نعمل على حلٍّ لمسألة مهجري «الركبان»

| **وكالات**

أكد السفير الروسي لدى عمّان، غليب ديسياتنيكوف، أن بلاده تعمل مع الجانب الأردني لحل مسألة مهجري «مخيم الركبان»، مجدداً التأكيد خلال اجتماع عقدته لجنة الصداقة الأردنية الروسية في مجلس الأعيان الأردني، على تأييد بلاده لكل المساعي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار إلى الأراضي السورية، ولاسيما المناطق الجنوبية منها، والقريبة من الحدود الأردنية. وأوضح ديسياتنيكوف أن موسكو تقف إلى جانب عمّان حيال القضية الفلسطينية، وتؤيد وتدعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مضيفاً: «إن روسيا لا تؤيد نقل السفارات إلى القدس، كما أنها تنتقد المخططات الإسرائيلية في القدس ووادي الأردن».

من جهته، أكد رئيس مجلس الأعيان الأردني فيصل الفايز خلال الاجتماع، أن هناك الكثير من المواقف المشتركة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، و«إنهاء الصراعات والأحداث التي تشهدها سورية من خلال حل سياسي».

كيشور: خطة عمل لتسهيل حركة النقل والتبادل بين سورية والأردن

| **علي نزار الآغا**

أكد رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي في سورية محمد صالح كيشور أن وزارة النقل مازالت تنتظر جواباً من نظيرتها الأردنية على ورقة عمل سلّمت إليها في الحادي عشر من تموز في العام الحالي تتضمن خطة عمل واضحة لتسهيل حركة العبور وتبادل البضائع وتم إطلاع الوفد الأردني على ذلك، مشيراً إلى أنه يبدو أن الوفد ليس له علم بها.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت كيشور إلى أنه تم التوصل أمس مع الوفد الأردني الذي يزور دمشق، إلى اتفاق بأن يقوم رجال الأعمال الأردنيون بنقل هموم ومعوقات العمل لدى الجانب السوري إلى حكومتهم، وبالمقابل ينقل نظراؤهم السوريون هموم ومعوقات العمل لدى الجانب الأردني إلى الحكومة السورية.

وأكد كيشور أن الوفد لمس مدى جدّية الجانب السوري في العمل باتجاه تعزيز التعاون والانفتاح، مضيفاً: أكدنا على أعضاء الوفد أنه من حقّنا أن ننقل صادراتنا بشاحناتنا وليس بالشاحنات الأردنية، إذ لا يسمح بعبور الشاحنات السورية إلى الأردن لنقل الصادرات، وبالتالي فإن أغلب صادراتنا تعبر إلى الأردن بشاحنات أردنية.

٦٠ بالمئة من المناطق الحدودية ومعابر التهريب تم ضبطها

«الجمارك» تدخل بلدات على الحدود مع لبنان غابت عنها منذ ٧ سنوات

معبر «جديدة يابوس» الحدودي مع لبنان (الوطن)

| **عبد الهادي شباط**

كشف ضابط رفيع المستوى في المديرية العامة للجمارك أن دوريات الجمارك دخلت إلى قرى وبلدات حدودية متاخمة للشريط الحدودي مع لبنان لم تدخلها منذ أكثر من ٧ سنوات بسبب الظروف الأمنية التي كانت سائدة فيها، مضيفاً: في حين اليوم باتت تدخل الجمارك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة لجميع المناطق الحدودية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أن الجمارك أحكمت السيطرة بشكل كامل على نحو ٦٠ بالمئة من المناطق الحدودية، والتي عادة ما تعبرها خطوط التهريب من الدول المجاورة.

المصدر عدَّ أن معدلات التهريب تراجعت خلال الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ وما يشاهد في الأسواق من بعض مظاهر المهربات يعود لبضائع مخزنة في المحال والمستودعات داخل المحال والأسواق المحلية، موضحاً أنه لم يعد من السهولة وصول مهربات جديدة للأسواق المحلية بفعل تشديد الطوق حول المدن ومنع وصول البضائع المهربة إليها، إضافة لضبط المنافذ التي عادة ما يستخدمها المهربون.

وأشار المصدر إلى أنه تم خلال الأيام الأخيرة تحرير الكثير من أوامر التحري للوصول لأماكن ومستودعات التهريب، مؤكداً أن هذه الحملة على المهربات تأتي في التناغم مع التوجهات الحكومية الرامية لمكافحة التهريب وضبط هذه الظاهرة بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية.

وأكد المصدر أن الحملة على المهربات شاملة في المحافظات وهناك نتائج حققتها الحملة في الكثير من المحافظات خصوصاً في حماة التي كانت مؤخراً تشكل أهم المعابر والممرات للبضاعة التركية المهربة، إذ يتم تخزينها في مستودعات ومن ثم نقلها للأسواق المحلية بدمشق وغيرها.

وأشار المصدر إلى أن نتائج الحملة الأخيرة التي تم إطلاقها بداية الشهر الحالي تجلت في أن تجاوزت غرامات قضايا التهريب التي تم ضبطها مليار ليرة وهو رقم مهم ومتوقع تطوره نهاية الشهر الجاري.

وفد أوروبي يجتمع مع «الإدارة الذاتية» في القامشلي!

| **وكالات**

أجرى وفد من البرلمان الأوروبي برئاسة عضو البرلمان الأوروبي عن كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين أندرياس شيدر أمس، اجتماعاً مع ممثلين عما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في القامشلي.

وذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أن الزيارة تهدف للاطلاع على آخر التطورات والمستجدات الحاصلة في المنطقة، عقب العدوان التركي الذي يشن على مناطق شرق الفرات منذ الـ٩ من تشرين الأول الماضي.

جاءت زيارة وفد الاتحاد الأوروبي إلى القامشلي، بعد يوم واحد على استقبال وزير الخارجية المصري سامح شكري، وفداً من «مسد» في مقر وزارة الخارجية المصرية في القاهرة.

وضم الوفد، كلاً من الرئيس المشترك لـ«مسد» رياض درار، ورئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مسد» إلهام أحمد، ونائب الرئاسة المشتركة لما تسمى «الإدارة الذاتية» بدران جيا كرد، إضافة إلى عضو المجلس الرئاسي في «مسد» سيهانوك ديبو.

ووصف شكري العمليات العسكرية (التركية) في المنطقة بالتوسعية والخطيرة، وأضاف: إن بلاده ترفض التحركات التركية في المنطقة وبالأخص في سورية، داعياً إلى العمل على عقد لقاءات أخرى أوسع في القاهرة، وتفعيل العمل المشترك بغية إفشال المخططات الاحتلالية للدولة التركية، التي تهدف إلى تفتيت المنطقة وتقسيمها.

أستاذ جامعي: يتيح للأثرياء تفادي العقوبة.. مقداد: القرار قانوني غير ملزم

جامعة دمشق تطلب تعويضاً من المحالين للقضاء لتسوية أوضاعهم!

| **فادي بك الشريف**

قرار جديد لمجلس جامعة دمشق وصف بالمفاجئ واتهمه البعض بأنه مخالف للقانون وذلك من خلال طلب الجامعة ما سمته تعويضاً مادياً من أعضاء الهيئة التعليمية والعاملين المحالين أو ممن سيحالون إلى القضاء، من أجل تسوية أوضاعهم عن بعض الجرائم.

ونصّ القرار أن الجامعة طلبت تعويضاً عن جرم ترك العمل ٥٠ ألف ليرة للعاملين الإداريين من مختلف الفئات، و١٠٠ ألف لأعضاء الهيئة الفنية والمعيدين غير الموفدين، و٣٠٠ ألف ليرة لأعضاء الهيئة التدريسية والهيئة الفنية والمعيدين الموفدين.

وفيما يتعلق في جرم الرشوة طلبت الجامعة ضعفي مبلغ الرشوة على ألا يقل عن ١٠٠ ألف ليرة، و١٠٠ ألف فيما يتعلق بجرم سرقة الأسئلة الامتحانية أو تسريبها.

ورأى خبير قانوني وأستاذ بجامعة دمشق، أن من أهم المخاطر التي يخشى منها الاعتقاد أنه بموجب تطبيق نظام الصلح يستطيع الموظفون والطلاب الأثرياء تفادي العقوبة المقررة بالقانون ودفع ثمن حريتهم، موضحاً أن الدعوى الجزائية ليست محلاً للتراضي خصوصاً في الجرائم التي ذكرها القرار.

وأشار الخبير إلى أن ذلك أيضاً يحتاج لنص تشريعي خاص يجيزه، موضحاً أن من المبادئ الأساسية في التشريعات مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وهو مبدأ دستوري.

في المقابل أكد مدير الشؤون القانونية في جامعة دمشق نبيل مقداد أن القرار ليس ملزماً وإنما خيار أمام صاحب الجرم، مؤكداً أن له أساساً قانونياً يرتبط بعقد الصلح.

الضللي لـ«الوطن»: «مجلس الدولة» يردّ الكثير من العقود للجهات التي تنظّمها لأنها مخالفة

| **محمد منار حميجو**

كشف رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي أنه تم رد الكثير من العقود المنظمة التي تتجاوز قيمتها فوق ١٥٠ مليون ليرة، إلى الجهات العامة التي نظمتها لوجود مخالفات فيها، موضحاً أنه تم الطلب منها الأخذ بالملاحظات لتلافيها ليس في العقود المخالفة فقط بل للعقود القادمة أيضاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الضللي أن مهمة المجلس التدقيق في العقود من الناحية القانونية وإجراءات التعاقد بأنها مطابقة للقانون أم لا أما الأمور المالية والفنية فإنها من اختصاص الهيئة العامة للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية.

وأشار الضللي إلى أنه أصبح من اختصاص مجلس الدولة النظر بالخلافات التي تنشأ بين المستثمرين والدولة في حين أنّ الخلافات بين القطاع الخاص ليست من اختصاصه، لافتاً لأهمية المجلس في مسألة إعادة الإعمار وخصوصاً بعدما تم منحه صلاحيات النظر بالعقود التي تتجاوز ١٥٠ مليون ليرة.

وأشار الضللي إلى أن سورية بحاجة لـ٣٠٠ قاض مختصين في مجلس الدولة والعدد الحالي ٥٥ قاضياً.